تقديم
نص حر يصنع الأحرار
أ.د / سيف الدين عبد الفتاح

يعتبر كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد للعلامة عبد الرحمن الكواكبي (1854-1902) من الكتب الجديرة بالقراءة والدراسة. وعلىٰ الرغم من أن الكتاب قد مرت علىٰ تأليفه سنوات طويلة إلا أنه يشخص الحالة السياسية الراهنة بصورة دقيقة ومعبرة. فالكتاب يتحدث عن الاستبداد وطبائعه، كما يتحدث بإسهاب عن المستبد وحاشيته، وعلاقة الاستبداد بالدين والمال والمجد والعلم وغيرها. بجانب ذلك يقدم الكاتب في نهاية كتابه العميق الرصين وصفة دقيقة وحكيمة ومكينة عن كيفية التخلص من الاستبداد.

من يطالع طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد يعرف بجلاء أن للاستبداد طبائع وسنن مطردة لا تتحول ولا تتبدل، لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. ومن يقرأ الكتاب يظن أن الكواكبي قد كتبه الآن ولم تمر علىٰ تأليف الكتاب أكثر من مائة عام، وكأن الكتاب يتحدث عن استبداد حاضر وقائم لا استبداد سابق وماض.

سيدهشك الأمر من ذلك التطابق بين ما في الكتاب والذي يتحدث عنه الكواكبي والذي يصور الماضي البعيد، وما نعانيه في زماننا هذا، الكتاب لا يراعي فروق الوقت بين زمان الكواكبي وزماننا نحن.

ستجد فى الكتاب وأنت تطالعه حكاية ما يحدث في هذا الوقت الدقيق وهذا المنعطف الخطير، الذي تمر به المنطقة العربية؛ ففي هذا الوقت العصيب يغادر حياتنا السياسية ثلة من المستبدين غير مأسوف عليهم؛ فمن المستبدين من قذفه شعبه في مزابل التاريخ ومنهم من ينتظر. الكتاب حسب وجهة نظري يتخذ أهمية خاصة في هذه اللحظة المفصلية بالتحديد والعالم العربي يفور ويمور علىٰ مرجل التغيير والرحيل، كما أن الكتاب سينال زخم أكبر حينما نضع أحد هؤلاء المستبدين الذاهبين واللاحقين لنجد الكتاب وكأنه يتحدث عنه وبذلك يكون الكواكبي وكأنه كان ينظر عبر نافذته التاريخية لاستبداد عصرنا الراهن، والمستبدين الذين غزلهم نول زماننا الحائر. وسنجد أنفسنا ونحن نطالع الكتاب وكأننا نعيش في عصر الكواكبي أو كأن الكواكبي يعيش بيننا وعلىٰ كل فان الكتاب يستشرف التاريخ بصورة كاشفة وفارقة ولافتة وجديرة بالبحث والمطالعة.

هذا الكتاب «**نص حر**» يحرض علىٰ الحرية ويصنع حماتها، النص الحر وهو نادر فىٰ وجوده وفىٰ قيمته يحرك كل مفردات الحرية والكرامة والشرف والعزة والإرادة، أنه يطالب بكتاب للعلوم السياسية مغموسا فىٰ محبرة الحرية والتضحية من أجلها، إنه يواجه كيمياء السطة واستبدادها، ويقاوم تكنولوجيا الاستبداد وتجلياتها.

إنه يعرف العلوم السياسية تعريفا فريدا عميقا بلفظ حر ومعنىٰ حر، يخلص الإنسان من الخنوع والمذلة والعبودية، فهي يعرفها بـ «**إدارة الشؤون المشتركة بمقتضي الحكمة، ويكون بالطبع أول مباحثها وأهم علمها الاستبداد أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضي الهوىٰ**» ويقول: الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج من وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة ويرىٰ أن المتكلم في هذا الباب عليه أن يلاحظ تعريف الاستبداد وأسبابه وأعراضه ودواؤه.."..هل فهمتم ياسادة ماهىٰ بنية علم السياسة الحر، تهتم بالضرر الأكبر الواجب منعه ودفعه ورفعه بكل طريق ومن كل طريق، معرفة الاستبداد قبل الحديث عن مداخل ومسالك عمران البلاد والعباد، لأن الظلم والاستبداد يؤذن بخراب العمران.

ولو تدبرنا الأمر بما يحدث من تطورات فىٰ الحالة المصرية حتىٰ وصلنا إلىٰ محطة غاية فىٰ الخطورة وهىٰ الحالة الانقلابية فإن الكتاب يشير ومن طرف خفىٰ فىٰ استراتيجية أسئلته الكبرىٰ إلىٰ : كيف تفقد الشعوب مكانتها ضد الاستبداد؟، وفىٰ سياق يشير ليس فقط إلىٰ الاستبداد فىٰ ذاته وتشريح مكوناته ورصد آلياته وأساليب سياساته وممارساته، بل يشير إلىٰ قابليات الاستبداد التىٰ تحكم عناصر الاستبداد وتمكن لحلقاته علىٰ الأرض استقرارا واستمرارا.

لو كان الأمر بيدنا لجعلنا من الكتاب أحد الكتب التي يدرسها الطلاب في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا حتي تتعرف الأجيال علىٰ الاستبداد وتحاربه وتضع المتاريس في طريقه ولكن هذا لن يتحقق إلا في ظل دولة عادلة وغير مستبدة، يدرس بدلا من كتب لحقوق الانسان المزيفة أو كتب التربية الوطنية المصطنعة، الصانعة للمستبد المروجة لسلطانه وطغيانه بالحديث تارة عن الزعيم الملهم، وتارة أخرىٰ عن الزعيم الخالد، وتارة ثالثة عن زعيم يقطر بالحكمة لا تتعداه، فيسهل تدوال خطاب بناء علىٰ توجيهات الزعيم أو السيد الرئيس، إنه الكتاب الذىٰ يصنع الحرية ويبنىٰ مواقف الأحرار.

الخبرة والفكرة والعبرة:

أكد الكواكبي للقراء، إنه يضعُ خلاصة عناء طويل من المطالعة والدراسة والبحث لمدة

ثلاثون عاماً، حيثُ تمحص لديه، أن السبب الحقيق وراء انحطاط أي أمة هو «**الاستبداد السياسي**» وبين أن هدفه من وراء ذلك، هو التنبيه لمورد الداء الدفين، ببيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه علىٰ ذويه.

استهل في المقدمة ـ مؤكداً علىٰ الحقيقة السابقة ـ بالبراهين والأدلة المقنعة باستقراء التاريخ ومشاهدات واقع ومجريات الحياة، وذلك مثل قوله: «**ومن الأمور المقرَّرة طبيعةً وتاريخاً**» أنَّه؛ ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمّة أو التَّمكُّن من إغفالها إلاّ وتسارع إلىٰ التَّلبُّس بصفة الاستبداد، وبعد أنْ تتمكَّن فيه لا تتركه وفي خدمتها إحدىٰ الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمَّة، والجنود المنظَّمة، وهما أكبر مصائب الأمم وأهمّ معائب الإنسانية، وقد تخلَّصت الأمم المتمدِّنة ـ نوعاً ما ـ من الجهالة، ولكنْ؛ بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية؛ تلك الشّدة التي جعلتها أشقىٰ حياةً من الأمم الجاهلة، وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتَّىٰ ربَّما يصحّ أن يقال: إنَّ مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشّيطان؛ فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أنْ ينتقم! نعم؛ إذا ما دامت هذه الجندية التي مضىٰ عليها نحو قرنَيْن إلىٰ قرن آخر أيضاً تنهك تجلُّد الأمم، وتجعلها تسقط دفعة واحدة. ومن يدري كم يتعجب رجال الاستقبال من تَرَقِّي العلوم في هذا العصر ترقِّياً مقروناً باشتداد هذه المصيبة التي لا تترك محلاً لاستغراب إطاعة المصريين للفراعنة في بناء الأهرامات سخرة؛ لأنَّ تلك لا تتجاوز التّعب وضياع الأوقات، وأمّا الجندية فتُفسد أخلاق الأمّة؛ حيثُ تُعلِّمها الشّراسة والطّاعة العمياء والاتِّكال، وتُميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتُكلِّف الأمّة الإنفاق الذي لا يطاق؛ وكُلُّ ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم".

إنه يشير الىٰ جهالة الشعوب التىٰ تشكل قابليات للاستبداد، المستبد.. يود أن تكون رعيته كالغنم درًّا وطاعة، وعلىٰ الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خدمت وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يُستأثر عليها بالصيد كله.

علىٰ الرعية أن تعرف مقامها، هل خُلقت خادمة لحاكمها، تطيعه إن عدل أو جار، وخُلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف، أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها!

و«**الجندية**» التىٰ تشكل أخطر آليات الاستبداد«**شدة الجندية الجبرية العمومية**»، اجتماع هذين الأمرين تمكين لحال الاستبداد، إنه يقرأ الانقلاب حينما تتحول الجندية فىٰ استخدام قوتها وتزيف أدوارها، وكأنه يشير من كتابه المفتوح الىٰ استبداد الانقلاب والاستبداد الانقلابىٰ.

وضع الكواكبي جملته الخالدة في تعريف الاستبداد «**الاستبداد أصل لكل فساد**»، يكون الاستبداد عندما تكون الحكومة مطلقة العنان لا يقيدها قانون ولا إرادة أمة.

والحكومة المستبدة تكون مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلىٰ الشرطي إلىٰ الفراش إلىٰ كناس الشارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقًا لأن الأسافل لا يهمهم جلب محبة الناس، إنما غاية مناهم اكتساب ثقة المستبد فيهم بأنهم علىٰ شاكلته وأنصارا لدولته، وبهذه يأمنهم ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه.

ولكي يستمر الاستبداد ويستقر لا يكفي أن يكون هناك حاكم مستبد أو حكومة مستبدة، بل لابد من وجود شعب يقبل هذا الاستبداد، لأن الاستبداد طريق واحد ذو اتجاهين، الاستبداد والقابلية للاستبداد.

وفي باب آخر يذكر الكواكبي أن فرائص المستبد ترتعد خوفًا من العلم قائلاً إنه كلما تغلغل الجهل في أواصر المجتمع ازدادت قدرة الحاكم علىٰ الاستبداد، فالعلم مقاتل مقدام يخشاه المستبد ويخشىٰ من قدرته علىٰ إرشاد الرعية لمواطن الحقوق وسبيل الحصول عليها، إن المستبد سارق ومخادع والعلماء منبهون ومحذرون، وللمستبد أعمال ومصالح لا يفسدها عليه إلا العلماء.

ويؤثر الاستبداد في التربية والأخلاق فيفسدهما ويضطر الناس إلىٰ إباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل، إنه ابن خلدون فيٰ مقدمته حينما يشير إلىٰ ذلك.

من المهم أن ننظر إلىٰ أهمية اللغة التحليلية والتفسيرية لهذا النص الحر الصانع للحرية والأحرار علىٰ أن الاستبداد حالة شبكية، وعملية تخريبية، تتجلىٰ فيٰ أشكال عدة وتحتل مساحات كبرىٰ بفعل المستبدين والأعوان.

كان قلم الكواكبي كالكاميرا تصول وتجول في أنحاء الأمة الإسلامية، ترصد الاستبداد أينما كان وتذكر أسبابه ونتائجه وكيفية القضاء عليه، لم يكن الكواكبي يتحدث عما يمكن أن يفعله الاستبداد بالناس بل كان يتحدث عما يفعله بهم فعلاً.

في القاهرة عام 1902 فاضت روح الكواكبي إلىٰ بارئها وبقيت كلماته حتىٰ اللحظة درسًا للشعوب في مواجهة الاستبداد.

رحم الله الكواكبىٰ الذىٰ فضح الفساد والمفسدين وكتب عنهم منبهـًا ومشيراً لطبائعهم وصفاتهم ونتائج أعمالهم ولم ينتبه أحداً منا إلىٰ كلماته وثرائها ودعوته ونقائها إلا بعد مرور قرن من الزمان حيث زاد الإستعباد وطغىٰ الولاه وانتشر الفساد فانتفضت الشعوب وأطلقت لغضبها العنان فتهاوىٰ به كل مستبد وجبان بداية من شعب تونس وطاغيته "زين

العابدين بن علىٰ« **وشعب مصر وطاغيته حسنىٰ مبارك**» وشعب ليبيا وطاغيته «**معمر القذافىٰ**» ومازال دوىٰ إعصار الغضب يضرب قصور اليمن وسوريا وننتظر هلاك الظالمين.

في أواخر 1899، غادر القاضي والسياسي والصحافي عبد الرحمن الكواكبي بلاد الشام، خلسة، الىٰ مصر. كان مهموم الفؤاد مجروح الكبرياء، بعدما بلغ الخلاف بينه وبين ولاة السلطنة العثمانية في حلب أشده. لم يمض علىٰ رحيله ثلاثة أعوام ونيف، حتىٰ توفي في القاهرة عن 47 عامًا، في ظروف غامضة، علىٰ الأرجح مسمومًا. تخلصت السلطنة من مشاكس سياسي ومحرض فكري، لكنّها لم تستطع أن تتخلص من إرث الرجل. بعد انقضاء أكثر من مائة عام علىٰ رحيله، تستحضر الانتفاضات العربية الراهنة، وخاصة تلك المشتعلة في موطنه سوريا، سيرة الكواكبي وكتاباته عن الاستبداد. فمرور الزمن عدّل في آليات الاستبداد، لكنّه لم يغيّر الكثير من جوهره.

تقرأ كتاب الكواكبي «**طبائع الاستبداد**»، فتشعر وكأنّه يحدثك عن الحكام العرب المعاصرين (**الذين خُلعوا والذين لا يزالون يكابرون**). فالمستبد، كما ينقل لنا الكواكبي عن الحكماء، عدو للحق والحرية «**يتجاوز الحد ما لم ير حاجزاً من حديد**»، ويتحكم في أمور الناس بإرادته لا بإرادتهم، وبحسب أهوائه لا طبقًا لشريعتهم، ويدرك أنّه الغاصب المعتدي، «**فيضع كعب رجله علىٰ أفواه الملايين من الناس يسدّها عن النطق بالحرية والتداعي لمطالبته**».

أدرك الكواكبي، كما تدرك الشعوب العربية اليوم، أنّ خوف المستبد من نقمة شعبه أشد من خوفهم منه، فخوفه نابع من إدراكه لما يستحقه من عقاب علىٰ أيديهم، بينما خوفهم ناشئ عن جهل لما يملكون من حق وحيلة. والجهل والجند المنظمة هما سلاحا المستبد الأساسيان، وهو ما يظهر جليًّا في الانتفاضات الحالية.

رحمة الله علىٰ الكواكبي فهو القائل: أن المستبد يتخذ الممجدين سماسرة لتغرير الأمة باسم خدمة الدين أو حب الوطن أو تحصيل منافع عامة أو الدفاع عن الاستقلال. والحقيقة في بطلان كل هذه الدواعي الفخيمة التي ما هي إلا تخيل وإيهام يقصد بها رجال الحكومة تهييج الأمة وتضليلها حتىٰ إنه لا يستثنىٰ منها الدفاع عن الاستقلال، لأنه ما الفرق علىٰ أمة مأسورة لزيد أن يأسرها عمر؟ ما مثلها إلا الدابة التي لا يرحمها راكب مطمئن مالكا كان أو غاصبا، وكأنك تقرأ في كتاب الاستبداد والانقلاب، فتشهد طابور السياسيين وصفوف مدعىٰ الثقافة وجوقة الإعلاميين والصحفيين ممن يروجون ويبررون ويساندون المنظومة الاستبدادية الانقلابية.

إنها دعوة لحكماء الامة لتمحص أسباب التقصير بعد هزيمة الفكر السائد الخامسة **(النكبة، النكسة، كبوة النهضة، كبت الانتفاضة، استدعاء الاستعمار الما بعد حديث بجرائر الاستبداد المخلفة لقابليات الاستعبا)** بدل تغطية الممجدين وستر المطبلين المزمرين عين الشمس بخطاب مبرر قمئ.

الاستبداد والتخلص منه (مواجهة الاستبداد العتيد وبناء الحكم العادل الرشيد: بعد إشادته بالتاريخ الطبيعي وعلوم استقرائه يشير أن كل الأمم مرت في تقلبات سياسية علىٰ سبيل التجريب وبحسب تغلب أحزاب الاجتهاد أو رجال الاستبداد.

ثم يطرح عدد من المباحث يمكن تلخيصها كالتالي:

1- ما هي الأمة أي الشعب: فيقر برفض كون الأمة جمعية عبيد لمالك غالب وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كرها وإنما جامعة سياسية اختيارية، لكل فرد حق إشهار رأيه وفقا لـ : **(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)**.

2- ما هي الحكومة: سلطة امتلاك فرد لجمع يتصرف برقابهم، أم وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شؤونها المشتركة.

3- ما هي الحقوق العمومية: هل هي حقوق آحاد الملوك ولكنها تضاف للشعوب مجازا أم حقوق جموع الأمم تضاف للملوك مجازا.

4- التساوي في الحقوق محفوظة للجميع علىٰ التساوي.

5- الحقوق الشخصية هل الحكومة تملك السيطرة علىٰ الأعمال والأفكار، أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقا ما لم يخالف القانون الاجتماعي، لأنهم أدرىٰ بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتدخل إلا في الشؤون العمومية؟

6- نوعية الحكومة: هل الأصلح الملكية المطلقة أم الملكية المقيدة وما هي القيود؟ أم الرئاسية الانتخابية الدائمة مع الحياة أم المؤقتة إلىٰ أجل؟ وهل تنال الحاكمية بالوراثة، أو العهد، أو الغلبة؟

7- ما هي وظيفة الحكومة وظيفة الحكومة مقيدة بقانون موافق لرغائب الأمة و إن خالف الأصح. وإذا اختلفت الحكومة مع الأمة في اعتبار الصالح والمضر علىٰ الحكومة أن تعتزل الوظيفة.

8- حقوق الحاكمية هل للحكومة أن تخصص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال، وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التصرف في ذلك كله إعطاءً و تحديدا و منعا منوطا بالأمة.

openkan.com

9- طاعة الأمة للحكومة لا طاعة عمياء بلا فهم ولا إقناع لتأتي الطاعة بإخلاص وأمانة.

10- توزيع التكليفات الأمة تقرر النفقات اللازمة وتعين موارد المال، وترتب طرائق جبايته وحفظه.

11- إعداد المنعة هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعدادا للدفاع مفوضا لإرادة الحكومة إهمالا، أو إقلالا، أو إكثارا، أو استعمالا علىٰ قهر الأمة، أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمة وتحت أمرها، بحيث تكون القوة منفذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة.

12- المراقبة علىٰ الحكومة.

13- حفظ الأمن العام الحكومة مكلفة بحراسة الأشخاص حتىٰ من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة و التعويض.

14- حفظ السلطة في القانون هل يكون للحكومة ايقاع عمل إكراهي علىٰ الأفراد برأيها أي بدون الوسائط القانونية، أم السلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقتة؟

15- تأمين العدالة القضائية العدل ليس ما تراه الحكومة، إنما ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثر غير الشرع والحق، ومن كل ضغط حتىٰ ضغط الرأي العام.

16- حفظ الدين و الآداب.

17- تعين الأعمال بقوانين.

18- كيف توضع القوانين يضع القوانين جمع منتخب من قبل الكافة ليكونوا عارفين حتما بحاجات قومهم و ما يلائم طباعهم و صوالحهم.

19- ما هو القانون و قوته نصوص خالية من الإيهام والتعقيد وحكمها شامل كل الطبقات، و لها سلطان قاهر مصون من كل التأثيرات.

20- توزيع الأعمال والوظائف هل يكون الحظ في ذلك مخصوصا بأقارب الحاكم وعشيرته ومقربيه؟

21- التفريق بين السلطات السياسية و الدينية و التعليم ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾[الأحزاب:4] .

22- الترقي في العلوم والمعارف هل يترك للحكومة صلاحية الضغط علىٰ العقول كي يقوىٰ نفوذ الأمة عليها؟ جعل التعليم الابتدائي عموميا بالتشويق أم بالإجبار، وجعل التعليم والتعلم حرا مطلقا.

23 – التوسع في الزراعة والصنائع تلزيم الحكومة تسهيل مضاهات الأمم السائرة.

24 – السعي في العمران هل نترك ذلك لإهمال الحكومة المميت، أو لانهماكها فيه إسرافا وتبذيرا ؟ أم تحمل علىٰ اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العمومية.

25 – السعي في رفع الاستبداد هل ينظر من الحكومة ذاتها، أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعا لا يدع مجالا لعودته من وظائف عقلاء الأمة؟

يقول الكواكبي أن الخمسة والعشرين مبحثا تحتاج لتدقيق عميق وتفصيل طويل وأنه ذكرها للتذكرة لدىٰ ذوي الألباب وتنشيطا للنجباء ويقتصر علىٰ بعض الكلام فيما يتعلق بمبحث رفع الاستبداد فقط، **فأقول:**

1 – الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

2 – الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

3 – يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد وهي قواعد تبعد آمال الأسراء، وتسر المستبدين، لأن ظاهرها يؤمنهم علىٰ استبدادهم. ولهذا أذكر المستبدين: «**لا يفرحن المستبد بعظيم قوته و مزيد احتياطه فكم من جبار عنيد جند له مظلوم صغير**».

مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية هو:

أن الأمة إذا ضربت عليها الذلة والمسكنة وتوالت علىٰ ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث السالفة، حتىٰ أنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترىٰ لها في الحياة وظيفة غير التابعية للغالب عليها، أحسن أو أساء علىٰ حد سواء، وقد تنقم علىٰ المستبد نارا لكن طلبا للانتقام من شخصه لا طلبا للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئا إنما تستبدل مرضا بمرض.

وقد تقاوم المستبد بسوق مستبد آخر تتوسم فيه أنه أقوىٰ شوكة من المستبد الأول. فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد فلا نستفيد أيضا شيئا إنما تستبدل مرضا مزمنا بمرض حاد، وربما تنال الحرية عفوا فكذلك لا تستفيد منها شيئا كونها لا تعرف طعمها فلا تهتم بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب فوضىٰ، وهي إلىٰ استبداد مشوش أشد وطأة كالمريض إذا انتكس. و لهذا قرر الحكماء أن الحرية التي تنفع هي التي تحصل عليها بعد استعداد لقبولها، وأما التي تحصل عليها بعد ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئا، لأن الثورة تكتفي بقطع ثورة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنمو وتعود

أقوىٰ مما كانت عليه أولا.

فإذا وجد في الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولا: أن يبث فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حالتها سيئة وإنما بالإمكان تبديلها بخير منها، فإذا هي علمت يبتدئ فيها الشعور بآلام الاستبداد. ثم يترقىٰ هذا الشعور بطبعه من الآحاد إلىٰ العشرات،....حتىٰ يشمل أكثر الأمة وينتهي بالتحمس ويبلغ بلسان حالها منزلة قول الحكيم المعري:

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة فنحن علىٰ تغيرها قدراء.

ومبنىٰ قاعدة أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة، إنما يقاوم بالحكمة والتدرج هو: أن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك و الإحساس، وهذا لا يأتي إلا بالتعليم و التحميس. وهذا لا يأتي إلا في زمن طويل، لأن العوام مهما ترقوا في الإدراك لا يسمحوا باستبدال القشعريرة بالعافية الا بعد التروي المديد، وربما كانوا معذورين لأنهم لم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع غالبا.

ولهذا كثيرا ما يحب الأسراء المستبد الأعظم إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، و كثيرا ما ينتقم الأسراء من الأعوان فقط ولا يمسون المستبد بسوء، لأنهم يرون ظالمهم هم الأعوان مباشرة دون المستبد.

ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي فيها قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة الألفة علىٰ القسوة، وقوة الأنصار الأجانب، هذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يقابل بعصا الفكر الذي هو في أول نشأته يكون أشب بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم ، بناء عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالعزم والإقدام.

الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصدا، نعم، الاستبداد قد يبلغ من الشدة درجة تنفجر عندها الناس انفجارا طبيعيا، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداء، حتىٰ إذا سكنت ثورتها نوعا وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد رجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة .

العوام لا يثور غضبهم على المستبد غالبا إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة فورية، منها:

1 _ عقب مشهد دموي يوقعه المستبد علىٰ مظلوم يريد الانتقام لناموسه.

2 _ عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوبا. ولا يتمكن من إلصاق عار الغلب بخيانة أحد القواد.

3 _ عقب تظاهر المستبد بإهانة الدين.

4 – عقب تضيق شديد عام مقاضاة لمال كثير لا يتيسر إعطائه حتىٰ علىٰ أواسط الناس.

5 _ في حالة مجاعة أو مصيبةعامة.

6 _ عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدوا لشرفها.

ثم يسرد الكواكبي طرائق شتىٰ يسلكها مثيري الخواطر علىٰ الاستبداد بالسر و البطء: يستقرون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة في بذرة أو بذرات يسقونها بدموعهم في الخلوات. وكم يلهون المستبد بسوقه إلىٰ الاشتغال بالفسوق والشهوات، وكم يغرونه برضاء الأمة عنه، ويجسرونه علىٰ مزيد من التشديد، و كم يحملونه علىٰ إساءة التدبير، ويكتمون الرشد، وكم يشوشون فكره بإرباكه مع جيرانه وأقرانه. لأجل غاية واحدة، هي أبعاده عن الانتباه إلىٰ سد الطريق التي فيها يسلكون. أما أعوانه، فلا وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ما شاءوا.

إن شبكات الفساد والاستبداد إنما تمثل بيئة الاستبداد وسياقاته التىٰ تمكن له شبكة تحالفاته الاجتماعية والمصالح الأنانية والآنية، وهىٰ تحرك معانىٰ المواجهة الحقيقية للدولة العميقة التىٰ تمثل شبكات الاستبداد والفساد والتحالفات والمصالح، إنها الثورات المضادة وشبكيتها وصناعة الاستبداد بالانقلابات والقابليات فىٰ مواجهة الحالة الثورية وأهدافها ومنظومتها فىٰ التأسيس لحكم عادل وفاعل ورشيد.

لجأ الكواكبىٰ إلىٰ مصر من عسف الاستبداد، ومات فىٰ مصر بعد ثلاث سنوات ليؤدىٰ رسالة لأهل مصر وثورة مصر، عن طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

* * * *

obeikan.com

مقدمة تحليلية

تعاني العديد من دول الجنوب ولا سيما الدول العربية من نير الاستبداد والطغيان، بأشكال مختلفة وتحت مسميات وفق مزاعم مختلفة من من يستبدون بهم. ومن هنا جاء الاهتمام بالظاهرة تفاعلا مع واقع يصرخ بأن هذا مرض عضال تمكن ولم ينجع معه علاج منذ عقود، بل وربما منذ قرون في واقعنا العربي.

وتأتي الورقة في محاولة للاقتراب من ظاهرة الاستبداد السياسي، في محاولة للنظر في الأبعاد المختلفة للمفهوم،والوقوف علي اسباب تمكن الظاهرة،وآليات تمكينها واستقرارها واستمرارها. فهي ظاهرة متداخلة ومتشعبة الروافد، ومتراكمة الأسباب. فمن جانب يجدر النظر في الجذور التاريخية للظاهرة في الواقع العربي المعاصر، وكذا يجدر النظر في تأثير الحقبة الاستعمارية وما نقلته إلي البلاد من مكونات فكرية وأدوات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وكذلك من الأهمية بمكان النظر في شبكة علاقات الاستبداد (**عناصر الظاهرة**)، وشبكة علاقات المفهوم، وأيضا التصنيفات المختلفة للحالات الاستبدادية. كل هذا في إطار محاولة لبناء المفهوم.

وتحاول الورقة بعد ذلك النظر بالتحليل في الظاهرة الاستبدادية من خلال مقاربة تحليلية من منظور المدخل السفني لكتاب الكواكبي «**مصارع الاستبداد ومصارع الاستعباد**»، في محاولة لإيجاد منظور تفسيري أعمق وأوسع لينشئ وعياً ملائما للظاهرة وأهميتها يسهل فيما بعد إيجاد سبل ومسارات للسعي في إطار التفاعل معها .

* * * *

openkan.com

الإطار التحليلي والمنهجي

يمكن القول بأن مشكلة البحث تتمثل في محاولة تفسيرية للاستبداد السياسي من منظور المدخل السفني محاولة للوقوف علي معاني المفهوم وأبعاده وتداخل علاقاته وتجلياته علي الواقع، وكذا النظر في المستويات العناصر المختلفة التي تكون الحالة الاستبدادية وفق ما يقدمه المثل السفني.

1- **المدخل السُفني** (1)

ويقوم المدخل علي بناء نموذج إرشادي من مثل السفينة الذي تضمنه حديث النبي **(عليه الصلاة والسلام)** الذي رواه البخاري **عن النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **عَنِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَىٰ حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَىٰ سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَىٰ مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا»**.

يأتي المنهج علي قاعدتين مهمتين ينبغي الالتفات إليها أثناء البحث في مسارات الحقول المعرفية ولا سيما البحث في علوم السياسة.

القاعدة الأولي: وهي قاعدة معرفية تقول بأن الحديث النبوي بما يمثله من «**جوامع الكلم**» يمكن أن يشكل مصدرا مهما للمعرفة والقدرة علي صياغة مؤشراتها ومؤثراتها.

القاعدة الثانية: وهي قاعدة منهجية تقول بأن تأسيس رؤي منهجية علي قاعدة من فكرة «**المثل**» وتفعيلها هي واحدة من أهم الأدوات المنهجية، وهو أمر ليس مبتدعًا، وليس خروجًا علي النشاط العلمي المتفق عليه، ففكرة «**البناء والوظيفة**» التي كانت مدخلاً مهما للتعامل مع العديد من القضايا والموضوعات، كانت استعارة من علوم البيولوجيا ودراسة وظائف الأعضاء، وكذا فكرة «**النظام**» لم تكن إلا بناء علي قاعدة من علوم الآلة ودراسة

(1) يمكن الرجوع حول «المدخل السفني» إلي: أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، **المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي**، ورقة بحثية غير منشورة قدمت في دورة المنهجية الإسلامية المنعقدة في مركز الدراسات المعرفية في الفترة من16 – 21 أغسطس 2008. ص ص 96-117. وأيضا: أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، **المدخل السفني في تحليل الأسرة – دراسة في عمليات التنشئة الاجتماعية و السياسية**، بحث تحت الطبع فيه أعمال مؤتمر الأرة الذي قام علي رعايته مركز الدراسات المعرفية وقسم الاجتماع بجامعة عين شمس.

الميكانيكا.[1] .

وقد توقف الترمذي عند معاني «**المثال**» في الأمثال فقال: «**الأمثال: نموذجات في الحكمة لما غاب عن الأسماع والأبصار، لتهتدي النفوس بما أدركت عيانا**» [2] ، ويكمل المرزوقي المعني حين يقول عن المثل «... **فتنتقل عما وردت فيه إلي كل ما يصح قصده بها**» [3] .

وغاية القول في هذا المقام – بعد الإيضاح دون إسهاب – أن استخدام المثل كأداة لمقاربة الظاهرة محل الدراسة إنما هو أمر أصيل منهجيًا، وحميد معرفيًا، فيعين الدارس للمسائل علي حسن الوصف و الرصد للظواهر، يعطيه معاييراً فعالة في عملية التصنيف والتقسيم، فتعطي نموذجًا أكثر تفسيرا للظواهر والقضايا محل الدراسة، ما يمكن الباحث حينها من بناء رؤية تقييمية وتقويمية للظاهرة علي أسس معرفية راسخة، ويكون المحك دائما هو ملاءمة المثل للظاهرة محل النظر، وهذا ما ينبغي للباحث إيضاحه حين يستخدم أي مدخل من مداخل الدراسة في تقديمه لدراسته.

وبهذا الفهم، فحديث السفينة، بنصه ومفرداته، وتشبيهاته ومقاييساته، وتصنيفاته وتشابكات علاقاته، ومواقفه وأحكامه، وإرشاده وإنذاره، إنما يكوّن رؤية كلية ينبغي استداعاءها، وإطار معرفي ينبغي الالتفات إليه في مساق إنشاء الوعي بالظواهر، تأصيلاً، وتفعيلا، وتشغيلا للنموذج السفني بلوغًا إلي الفهم وما أداه، والسعي ومبتغاه، لتحقيق المراد المتعلق بالمعرفة الواعية، والفاعلية الساعية، في سياق القيام بالأمانة وإبلاغ الرسالة علي بصيرة واستنارة.

ونشير هنا إلي مستويات ثلاث للوعي بمسألة المدخل السفني، أولها الوعي بالإمكانات المعرفية للسنة النبوية، ثانيها الوعي بمفردات الحديث وشبكة أفكاره ودلالاتها، وثالثها الوعي بالعمليات الواجبة التي يشير إليها الحديث كعمليات التفكير والتدبير والتسيير كعمليات هامة في إطار دلالة الحديث عن مغزي «**الرابطة السفينة**» وهو ما لم يتمضنه البحث لتقديرات تتعلق بميزانية الوقت والجهد المتاحين.

---

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، **المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي**، ورقة بحثية غير منشورة قدمت في دورة المنهجية الإسلامية المنعقدة في مركز الدراسات المعرفية في الفترة من16 – 21 أغسطس 2008. ص 96.

(2) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 98.

(3) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 99.

أ- الإمكانات المعرفية للسنة النبوية في ضوء حديث السفينة:

وفي هذا الإطار ينبغي الالتفات إلي الإمكانات المعرفية والعلمية للسنة النبوية، فالسنة النبوية يمكن النظر فيها علي اعتبار المفاهيم الخمس الواصفة لها (**شاهداً – مبشراً – نذيراً – داعيًا – سراجًا منيراً**)، وهي تعد تعريفا بالوظيفة الحضارية للرسالة.

وفي انعكاس ذلك علي فهمنا لحديث السفينة يمكن القول بأن المعاني الخمس تتمثل في الحديث. فمعني الشهادة يدلنا علي السنن فعلاً وفاعلية، ومعني البشارة يدلنا عليه النجاة والإنقاذ، ومعني الإنذار يدلنا عليه الهلاك والغرق، ومعني الدعوة يدلنا عليه التماسك والفاعلية الجماعية، ومعني سراج الوعي وإنارة السعي يدلنا عليها الوعي السفني والسعي السفني، وصولاً لما قد نسميه بهذا المعني «فقه السفينة» (1).

ب- مفردات الحديث وشبكة أفكاره (2):

1 – **قوم**: علي اعتبارها الوحدة الكيانية وهي بذلك تشير إلي الكيان الاجتماعي ومعني وجوده ويقر وحدته ابتداءً. وفي ذات الوقت لم تنفِ الوحدة التنوع والتعدد فوقع بعضهم أسفلها وبعضهم أعلاها. ثم أشار الحديث إلي المسئولية الجماعية المشتركة لهؤلاء القوم علي أسس التفاعل والتكامل والتكافؤ في إطار سنن الاجتماع الإنساني.

2 – **الاستهام**: يشير الحديث بها إلي التعدد، فكان السهم والنصيب، فأشار إلي صورة من صور المشاركة و التشارك، و التي تنتج العقود و الحقوق و الواجبات، وتوجب التكافل السياسي في إطار سنن التنوع والاختلاف.

3 – **السفينة**: وهي تشير إلي وسط التفاعل ومحله، وهو ما يمكن أن يكون «**الوطن**» في إطار التحليل السياسي والاجتماعي، تستدعي صورة السفينة مراحل إبحارها، فنلتفت إلي السفينة قبل الإبحار، والسفينة والإبحار، و السفينة صناعة والسفينة إدارةً، و السفينة إرادة، و السفينة هدف وغاية، كل هذا في إطار الوعي بسنن البحر وركوبه.

4 – **الأدني والأعلي**: وهي تشير إلي الدرجات والطبقات، وهو ما قد ينتج تقسيم العمل تقسيما وظيفيًا، وهو اختلاف التنوع المفضي للإتلاف، فيه يكون التصنيف نوعيًا وتكون المسئولية تكليفًا لصاحبها لا تشريفًا له، إشارة إلي أهمية الاضطلاع بدوره

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 103.

(2) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 104.

والقيام به بفاعلية في إطار سنن الدرجات والعلاقات.

5- **يمرون – يحصلون – الماء**: وهي إشارة إلي الحاجات والضروريات، و الحراك اليومي سعياً لإنجاز الأعمال وسد الحاجات. ولا يمكن فهم هذه المسألة بغير الالتفات إلي حقوق الارتفاق السياسي و الاجتماعي، وقواعد النظام العام والمصالح العامة و المنافع المتبادلة. وفي هذا المقام ينبغي تحديد أصول الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية (الماء أصل الوجود) بالتوازي مع النظر في دورة الحراك و التواصل والاتصال في إطار سنن التفاعل الاجتماعي والفاعلية والتبادل والبقاء.

6- **الخرق – الموضع**: وهو إشارة إلي ثقافة الخرق التي ينتجها التفكير الأخرق، والذي يتفتق عن خرق للقواعد وخرق للقانون وخرق للعقود، وهو تفكير ينصرف إلي الذات ولا يلتفت إلي التفكير في المجموع والجماعة. وهو ينبني علي حجة مخروقة ويدّعي إصلاحاً مخروقاً، وينبغي النظر في مسبباته وأهم الظواهر الدالة عليه في إطار سنن التفكير والتسيير والتدبير.

7- **التراث – الأخذ علي اليد**: وهي ثقافة الهلاك أوالنجاة، ويسببها اللامبالاة أو التنبه. وينبغي النظر في الخرق والترك علي أساس الفعل والقابلية له. وكذا الأخذ علي اليد، في إشارة إلي الرقابة و التنبيه، والإنذار و التحذير، والردع، ودفع الضرر،وكلها تنتج عن ثقافة نجاة وإنقاذ. وللنظر في ذلك يجب الالتفات إلي متطلبات ثقافة الهلاك وثقافة النجاة، و سياساتهما، وعلاقاتهما، ووسائلهما وأدواتهما علي حد سواء، في إطار الوعي بسنن العاقبة حيث أصغر خرق هو أوسع قبر.

آداءة بناء المفاهيم [1]

تتلخص خطوات بناء المفاهيم الرئيسية المتبعة في البحث هي الخطوات التالية:

1. **الحالة المفاهيمية:**

أ – وصف المفهوم

ب– ضرورات ودواعي بناء المفهوم **(واقعية ومعرفية)**

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، **محاضرات في النظرية السياسية**، ألقيت علي طلاب الفرقة الثالثة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 2007–2008.

2. **الإمكانات و القدرات:**
أ – الجماعة العلمية
ب– المصادر المرجعية
ج– التعريفات و الجمع بينها
3. **اتجاهات بناء المفهوم:**
أ – المجال موضع التناول
ب– الاتجاهات، وكشف التحيزات
4. **مستويات المفهوم:**
أ – التشريح
ب– الترشيح
ج – ما يرتبط من قيم وظواهر
5. **وسط المفهوم:**
علم اجتماع المفهوم

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات للظاهرة الاستبدادية من منظورات مختلفة بالتركيز علي جوانب عدة للظاهرة.

فمنها ما درس الإسلام و الاستبداد السياسي، كدراسة د/ كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، و التي يقدم فيها قراءة لنظام الآداب السلطانة ليشرح من خلالها أصل الاستبداد [1]. وجاءت دراسة توفيق سيف بعنوان ضد الاستبداد، في دراسة الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة،إذ يقدم فيها قراءة في رسالة «**تنبيه الامة وتنزيه الملة**» للنائيني[2]. وكذلك تناولت دراسة علي الدباغ التي قدمها في إطار مشروع عن الاستبداد في النظم العربية المعاصرة بعنوان«**الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن**» [3] فكرة الجذور الدينية للاستبداد، إذ يعتمد فيها علي قراءة فكرية لبعض

(1) كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الاستبداد – قراءة لنظام الآداب السلطانية**، طار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1999.

(2) توفيق سيف، **ضد الاستبداد –الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.

(3) علي الدباغ،«الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 49 – 67.

obeikan.com

النصوص الفقهية التي تكرس للاستبداد أو تؤسس لوجوده. وأتت دراسة محسن عبد العزيز المعنونة «**الاستبداد من الخلافة للرئاسة**»[1] في إطار قراءة تاريخية لنظام الحكم منذ عصر الخلفاء الراشدين وحتي العصر الحديث مبينا مظاهر الاستبداد في كل حقة من الحقب التي تعرض لها. وتأتي دراسة عبد الحي يوسف المعنونة «**الاستبداد السياسي في ضوء القرآن و السنة**» [2] في نفس الإطار إذ تقديم رؤية من خلال النصوص القرآنية و النبوية لفهم الاستبداد وكيفية التعامل معه. وتأتي دراسة محمد الغزالي المعنونة«**الإسلام والاستبداد السياسي**»[3] لتنظر في بعض المفاهيم و القضايا وموقف الإسلام منها كقيمة الحرية ومفهوم الشوري وغيرها من القضايا المتعلقة بالمسألة الاستبدادية.

بالإضافة إلي هذا جاءت بعض الدراسات في دراسة الاستبداد في النظم العربية المعاصرة، ونعرض هنا لما جاء في المشروع الذي أخرجه مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان «**الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**»، تحرير: علي فتحي الكواري. في القسم الأول:أتي الفصل الأول ليناقش الجذور الدينية في الورقة التي سبق الإشارة إليها المقدمة من علي الدباغ، وبعد ذلك فصل في الجذور الحداثية للاستبداد[4]، من بعدها تعرضت ورقة بومدين بوزيد للوجه الباطنل للاستبداد و التسلط[5]، وتعرضت ورقة حيدر إبراهيم علي لمسألة تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية[6]، وهو موضوع لا يتم الالتفات إليه تقريبا عند دراسة الاستبداد ولذلك هو من الأهمية بمكان في هذا الإطار. وتتعرض الورقة الخامسة لتفكيك الاستبداد في إطار إعادة الإنتاج و السبل الممكنة لمواجهته[7].

---

(1) محسن عبد العزيز، **الاستبداد من الخلافة للرئاسة**، الدار للنشر، القاهرة، 2007.

(2) عبد الحي يوسف، **الاستبداد السياسي في ضوء القرآن والسنة**،الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006 .

(3) محمد الغزالي، **الإسلام و الاستبداد السياسي**، نهضة مصر، القاهرة، 2005.

(4) رفيق عبد السلام بوشلاكة،«الاستبداد الحداثي العربي –التجربة التونسية نموذجا»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(5) بومدين بوزيد، «الوجه الباطني للاستبداد و التسلط»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(6) حيدر علي إبراهيم، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(7) توفيق السيف، الاستبداد وأليات إعادة إنتاجه والسبل الممكنة لمواجهته، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

في القسم الثاني من الكتاب يعرض الفصل السابع لقراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه، و الفصل الثامن يتعرض للجذور الفكرية للاستبداد، والفصل التاسع يتعرض لنقل لمقولة المستبد العادل، و الفصل العاشر يتعرض للعلاقة بين الثقافة والاستبداد.

القسم الثالث يتعرض لمظاهرة وتجليات الاستبداد في الواقع العربي، فيتعرض الفصل الحادي عشر لآليات الاستبداد وإعادة إنتاجه، الفصل الثاني عشر يتعرض لروافد الاستبداد في الثقافة المصرية و حدود الديموقراطية المنتظرة، الفصل الثالث عشر يتعرض للاستبدافي نظام حكم العراق، الفصل الرابع عشر يتعرض لدور المعارضة في ترسيخ الاستبداد، الفصل الخامس عشر يتعرض للعلاقة بين الدين و السياسة في إطار الاستبداد، و الفصل السادس عشر يتعرض للأبعاد الدولية للاستبداد في النظم العربية.

تقسيم الدراسة

تنتظم الدراسة في فصلين، الأول في بناء مفهوم الاستبداد، وهو ينظر يحاول المرور خلال الخطوات الرئيسية في بناء المفهوم بدءً من النظر في الحالة المفاهيمية وصفلا للمفهوم وذكراً لدواعي بنائه، انتقالاً إلي إمكانات وقدرات المفهوم، مع بيان اتجاهات بناء المفهوم وكشف تحيزاته، ثم مستويات المفهوم تشريحاً وترشيحاً له وبيان ما يرتبط به من مفاهيم وقيم، ثم النظر في وسط المفهوم، وكذا العلاقات المفاهيمية المرتبطة بالمفهوم.

أما الفصل الثاني، فهو ينصرف إلي تحليل نص كتاب الكواكبي «**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**» وفقاً للمثل السفني فبعد تفكيك ما جاء في الكتاب، ينصرف الفصل إلي إعادة التركيب وفق منظومة المفاهيم الواردة في المثل، محاولة للخلوص إلي فهم للظاهرة الاستبدادية في إطار المثل السفني.

* * * *

Obeikan.com